في العموم والخصوص بالترادف كليث واسد او لا كان ن
و ناطق وان يكون اخص منه مطلقا كاحد اليوم فالاضافة بتقدير
حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية تفيد تعريفا ان كان
المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا
في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف فصار لواحد بعينه وتميز
منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف
اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك
يجب ان تمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر
مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب
فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا
قلت راكب فرس خصصه بالاضافة وزال بعض الشياع وان لم يتعرف
لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسب المضاف منه التعريف
وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى
في نحو ثبت الغدر وقتيل الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام
نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة
لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع
فاذا اضيف بين والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق
المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر رحمه الله في بعض مصنفاته وانما يقول النحويون في غلام زيد
ان المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر لان اللام مقدرة ههنا كيف والمضاف
اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان نفصل
بين التنوين والمنون بشيء فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين
المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كان اللام مقدرة ههنا حتى يكون

٧١

يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر
اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سوالا وهو ان المضاف قائم فيه معنى
حرف الجر ولفظها محذوف حذفا يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور
او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل
اسم تضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف
من الجايز دون الواجب الا يرى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى الحرف الجر
وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن
معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة
فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم
فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده وارى ان ايراد
هذا السوال في المضاف والامنة في المضاف اليه اذ المتضمن معنى الحرف
هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن
معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعمله
ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف
كما ان اين واخواته لما كانت معناها يشتمل على معنى حرف الشرط والجزاء
بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير ههنا هو
المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون
المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا
لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك
قول الشيخ ولن يتم لك هذا التضمن الا بان نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه
علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه علة
يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو
ليس الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف

Copyright © King Saud University